

لجنة لإعداد نموذج تنموي جديد في المغرب



العاهل المغربي يفي بوعوده

اضطلاع البرلمان بدور أساسي في بلورة هذا النموذج التنموي الجديد، عبر المساهمة في توجيه البرامج والاستراتيجيات نحو تحقيق الأهداف التي سيتم تحديدها في هذا النموذج وكذا عبر نقل صوت المواطنين والمواطنات وتطلعاتهم.

وأكد خالد الشراقي السموني، مدير مركز الرباط للدراسات السياسية والإستراتيجية، أن "اللجنة الجديدة لا يمكن أن تعمل لوحدها في معزل عن المحيط الخارجي، بل ينبغي أن تنفتح عليه، وتخرج للميدان لتتخبر ورصد الواقع المغربي في كافة المجالات، لمعرفة مكامن الخلل والنواقص والمشاكل المختلفة، حتى يتسنى لها وضع نموذج تنموي واقعي يعكس متطلبات المغاربة".

وأشار القانون الإداري بجامعة الرباط، أن "قرار إحداث لجنة إستراتيجية، يعهد إليها تقديم الاقتراحات وسياسات، يعهد إليها المقاربات الجديدة، بالنظر لكون التجارب السابقة أثبتت فعاليتها ونجاحها، خاصة في مراجعة الدستور، وفي إعداد مشروع الجهوية المتقدمة، ومدونة الأسرة".

ويحتل المغرب المركز 123 في قائمة الأمم المتحدة للتنمية البشرية حيث تعاني المناطق الريفية من نقص الخدمات التعليمية والصحية.

من المجالات الحيوية، كما أنها أفضل من يمكن له ترجمة تصورات الحزب على أرض الواقع".

ويشمل النموذج التنموي الجديد، كل مجالات التنمية فهو نموذج ينظر في إنتاج الثروة، وإنتاج الشغل، وإنتاج القيمة المضافة، عن طريق المبادرة والمغامرة والإبداع، والعناية بالأسرّة واللامادي، من خدمات اجتماعية، وتوزيع الثروة، وتربية، وصحة، وتشغيل، ونقل، مع بحث آليات توزيع الثروة، وتحقيق عدالة اجتماعية.

ويقول رئيس اللجنة عن هذا النموذج إنه "يبحث عن اللحمة الاجتماعية التي قوامها الثقة، والتي بإمكانها أن تحرر الطاقات، لكي تعمل من أجل تحقيق أهداف التنمية، وأيضاً نموذج مستدام يفكر في التغيير المناخي، وقلة الماء، والطاقة، وصحة المواطنين، وتلوث الهواء، وجودة التغذية، ويسأل الحكامة عن المستوى الوطني والدولي، لكي نصل إلى نوع من التعاقد الاجتماعي، الذي يسمح بالعمل على المستقبل".

وشرح بنموسى أن "عمل اللجنة سيكون بشكل تشاركي ما يطلب مساهمة القوى الحية في البلاد، من مؤسسات وأحزاب وجمعيات ونقابات وشخصيات من القطاع العام والخاص كما سنتصت أيضاً لنض من مواقع التواصل الاجتماعي". وكان تقرير المجلس الاجتماعي والاقتصادي والبيئي، قد دعا إلى ضرورة

محمد ماموني العلوي

الرباط - كشف شكيب بنموسى، رئيس لجنة إعداد النموذج التنموي المغربي الجديد، أن العاهل المغربي الملك محمد السادس سيعين أعضاء هذه اللجنة خلال الأيام القليلة القادمة، على أن تقدم تقريرها في مدة زمنية لا تتجاوز شهر يونيو المقبل.

وكلف الملك محمد السادس في نوفمبر الماضي، شكيب بنموسى، برئاسة اللجنة الخاصة بإعداد النموذج التنموي، وستكون هذه اللجنة بمثابة هيئة استشارية مهمتها محددة زمنياً، وستنتهي بانتهاء أعضائها من بلورة المشروع التنموي الجديد.

ويقصد بالنموذج التنموي معايير التنمية المعتمدة على المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وهدفها معالجة التفاوت الاجتماعي والفقر.

وأكد بنموسى، الذي يشغل منصب سفير المغرب بباريس، أن لجنة "ستتكون من شخصيات تتسم بالكفاءة والخبرة". لافتاً إلى أن "العمل داخل هذه اللجنة سوف يكون تطوعياً ودون أي مقابل مادي، على أن يتم إحداث فريق إداري مصغر لتدبير شؤون اللجنة".

وكان الملك محمد السادس قد أعلن في خطابه بمناسبة عيد العرش، والذي

ألقاه في 29 يوليو الماضي، أنه سيحدث لجنة من أجل بلورة النموذج التنموي الجديد، الذي دعا إليه في أكتوبر عام 2017، بمناسبة افتتاح الدورة البرلمانية. وأوضح الملك محمد السادس بأن "هذه اللجنة تستهدف وضع نموذج تنموي جديد لإصلاح قطاعات مثل التعليم والصحة والزراعة والاستثمار والضرابي".

وأقر العاهل المغربي في ذلك الوقت أن ما تحقق في مجال البنية التحتية في السنوات الأخيرة مثل الطرق الرئيسية والسكك الحديدية السريعة والموانئ والطاقة المتجددة والتنمية الحضرية لم تشعر به كل قطاعات المجتمع.

ونظراً إلى كون النموذج الحالي، لم يعد قادراً على حل مشاكل البطالة والصحة والتعليم والسكن، فهذا ما يستوجب حسب خبراء في مجال التنمية والاقتصاد، تجديداً هيكلياً للنموذج التنموي الذي تعتمد المملكة، من خلال الاستعانة بالكفاءات في كافة المجالات للتغلب على معضلات التنمية.

وفي هذا الصدد اعتبرته أمينة بنخضراء، عضو المكتب السياسي للجمعية الوطنية للأحزاب، أن "المهندس يجب أن يكون له دور أكبر في تصور النموذج التنموي الجديد"، مضيفة أن "هذه الفئة لها دور بارز، في تصميم المدن وفي التنمية المستدامة وغيرها

فض اعتصام الدستوري الحر لا يبدد مخاوف حل البرلمان

انتخابات مبكرة في تونس تخدم مصلحة النهضة

وهذا ما يدفع حسب بن فرج، إلى "انتخابات سابقة لوانها في حال وقع تشكيل الحكومة أو حتى في حال تشكيلها، وستبقى هذه الفرضية واردة". وقالت حسناء بن سليمان، وهي من أعضاء الهيئة العليا المستقلة للانتخابات في تونس، إن البرلمان يشعر الهيئة بأن تظل على استعداد لإمكانية اللجوء إلى انتخابات برلمانية مبكرة، لكنها سرعان ما تراجعته وفتت تصريحتها بذلك.

ويلفت بن فرج إلى أن "أكثر الأحزاب جاهزين لسيناريو الانتخابات المبكرة هي حركة النهضة". ويتابع "الحزب الحر الدستوري يعول أيضاً على معركته مع النهضة ليكون قائد الجبهة المناهضة للإسلاميين.. هذان الحزبان جاهزان لهذا السيناريو".

وحسب تقدير بن فرج فإن الغموض سيبقى حول الجبهة السياسية التي ستدعم الرئيس التونسي قيس سعيد، والتي من الممكن أن تتشكل في الفترة القادمة.

ويستنتج أن "البرلمان الجديد سيفرز أكثر ما يمكن من إسلاميين وثوريين وأقل وسطيين". ويجمع المتابعون على أن صراعات الأحزاب داخل برلمان مشتت تشارك فيه عائلات سياسية متنوعة، ستعيق عمل الحكومة المرتقبة، وهي المهمة التي كلفت النهضة، الحزب المعني بتشكيل الحكومة، الحبيب الجملي للقيام بها.

لكن تبدو مهمة الجملي صعبة حيث يواجه مخاضاً صعباً لمحاولة بإقناع أحزاب من أطراف سياسية مختلفة، بقبول المشاركة في حكومة ائتلافية ترأسها

النهضة. وكان حزبا التيار الديمقراطي وحركة الشعب وهما حزبان رئيسيان في تونس، قد أعلنوا أنهما لن يشاركا في حكومة رئيس الوزراء المكلف، الحبيب الجملي، في خطوة قد تقود إلى ائتلاف حكومي هش وقد تفتت بالبلاد في أتون أزمة سياسية.

يطارد شبح الانتخابات المبكرة البرلمان التونسي في ظل تصاعد الخلافات بين الأحزاب مع إثارة المناوشات والحساسيات الأيديولوجية بينها، ويتوقع المراقبون ألا يصمد هذا البرلمان في ظل الانقسامات التي تشله، والتي تلقي بظلالها سلباً على مسار تشكيل الحكومة الجديدة.

وتعتقد المتابعون أن الغاية من خلق أزمة بالبرلمان والسعي إلى حله هو رغبة النهضة والأحزاب الصاعدة إلى إزاحة خصومهم من العائلة الوسطية المنافسة. واعتبر النائب السابق بالبرلمان الصحي بن فرج، أن البلاد تسير بثبات نحو حل مجلس نواب الشعب (البرلمان) وتنظيم انتخابات سابقة لأوانها.

وتابع بن فرج في تصريح لـ "العرب" قائلاً "ضغوط قانون المالية كان وراء فض الاعتصام، لكن قد يتكرر في مناسبات قادمة جراء الاستنزافات والاستنزافات الصحي بن فرج، أن البلاد تسير بثبات نحو حل مجلس نواب الشعب (البرلمان) وتنظيم انتخابات سابقة لأوانها.

ويضيف "الحكومة أيضا في حال تشكيلها لن تكون لها أغلبية مريحة، ما يعني أن هذا البرلمان في كل الأحوال لا يستطيع أن يصمد".

ومن شأن تقلص عدد الراغبين في الانضمام إلى الحكومة، أن يجعلها حكومة هشّة للغاية حتى إذا ما حصلت على موافقة البرلمان، وقد لا يمكن لها مواجهة ضغوط النقابات والمطالب الاجتماعية.

وأصدر مكتب البرلمان (أعلى هيكل)، الأحد، بيانين منفصلين، أعلن فيهما "إدانة كل العبارات المسيئة الصادرة في حق كتلة النهضة، من قبل كتلة الدستوري الحر، والعبارات المسيئة الصادرة في حق كتلة الدستوري الحر".

وحسب المصدر ذاته فقد قرّر المكتب "سحب تلك العبارات من مداوات الجلسة العامة المنعقدة بتاريخ الثلاثاء 3 ديسمبر الجاري".

وعلى الرغم من فض الاعتصام وعودة البرلمان إلى أشغاله وجلساته، إلا أن متابعين لا يستبعدون سيناريو الانتخابات المبكرة في حال استمرت الخلافات الحزبية التي ألفت بظلالها سلباً على مسار تشكيل حكومة جديدة.

ويقول المتابعون إن حركة النهضة تجد في الانتخابات المبكرة حلاً لخروجها من مأزقها في ظل رفض الأحزاب الوازنة للدول معها في ائتلاف حكومي. ولا يستبعد هؤلاء أن تعتمد حركة النهضة إضافة إلى الأحزاب المحسوبة على القوى الثورية افتعال الخلافات وإثارة الحساسيات الأيديولوجية، بهدف تعطيل أشغال البرلمان وإحداث فوضى تنتهي بانتخابات سابقة لأوانها وتفرز برلماناً جديداً على المقاس.

صمت انتخابي في الجزائر وسط غموض يكتنف حظوظ المرشحين للرئاسة

ارتفاع مؤشرات دعم السلطة للمرشح عزالدين ميهوبي

إغلاقاً كلياً لإدارات تنظيم الانتخابات وإتلافاً لوسائلها وأدواتها. وإن كان لا يوجد مانع قانوني في التشريع الجزائري، يحدد معينا من نسبة المشاركة في أي اقتراع لإكسابه صفة الشرعية من عدمها، فإن التوقعات تذهب إلى إضران رئيس جزائري جديد الجمعة القادم، أو بعده بأسبوعين في حال المرور إلى دور ثان، لكن التوقعات نفسها تذهب إلى أن الرئيس القادم سيكون أضعف رئيس تعرفه الجزائر.

وينتظر أن يشهد الاستحقاق مقاطعة تتجاوز المقاطعة المسجلة خلال الاستحقاقات الماضية، في ظل وجود قطاع عريض من الجزائريين في خاصة الراضين له، وفي ظل العجز التام للسلطة عن تنظيم العملية في منطقة القبائل، مما سيضعف نسبة المشاركة، ويضع الرئيس القادم في أزمة شرعية. وتعتبر محافظتا بجاية وتيزي وزو وأجزاء كبيرة من محافظات سطيف وبرج بوعريبيج والبويرة والعاصمة، حزبا ديموقراطيا الأكثر تمردا على السلطة، وعدم إجراء الانتخابات فيه سيهز شرعية الرئيس الجديد حتما، ولو أن ناشطين في الحراك الشعبي، يتسدون على ضرورة عدم الزج بالصراع السياسي بين السلطة والحراك في طابع جهوي، وجعل رفض الانتخابات مطلباً وطنياً شاملاً.

إلى ضغط الراضين لإجراء الانتخابات المتكورة، من خلال سعيهم لإجهاض الاستحقاق برتمه، كما حدث في أبريل ويوليو الماضيين. وحملت تصريحات قائد صالح الأخيرة، رسائل تهديد ضمنية للحراك الشعبي المتصاعد خلال هذا الأسبوع، من خلال احتجاجات وإضراب جزئي من شأنه وضع العديد من الجامعات الجزائرية، كما يشهد عدد من المدن والمحافظات، خاصة في منطقة القبائل،



مؤيدو الانتخابات ومعارضوها وجها لوجه في الشارع

يقدم نوفمبرية راسخة تجعل من مصلحة الوطن أسماً الغايات، ومن طموحات الشعب الجزائري إلى العيش الكريم في كنف الأمن والاستقرار أنبل الأهداف". ودعا المتحدث، "كافة مكونات أفراد الجيش ومصالح الأمن، بضرورة التحلي بأعلى درجات اليقظة والجاهزية والسهر على التامين الشامل لهذه الانتخابات، والتصدي بقوة القانون لكل من يحاول استهداف وتعكير صفو هذا اليوم الحاسم في مسيرة الجزائر"، في إشارة

ووضعه في خاتمة مرشح السلطة. لكن الرجل القوي في السلطة وفي المؤسسة العسكرية الجنرال أحمد قايد صالح، شدد في سلسلة تصريحاته الأخيرة، على "حياد الجيش في الاستحقاق الانتخابي، وعدم وجود مرشح للعسكر"، ومع ذلك فإن الضمانات تبقى غير كافية، باعتبار المرشح علي بن فليس، الذي صرح في أحد تجمعاته الشعبية بأن "الانتخابات تفتقد للشروط المثالية".

وذهب قائد أركان الجيش، في تصريح أدلى به، الإثنين، إلى أن "الانتخابات الرئاسية المقبلة، تعد محطة بالغة الأهمية في مسار بناء دولة الحق والقانون، وهي التي سترسم معالم الدولة الجزائرية الجديدة التي لطالما تطلعت إليها أجيال الاستقلال.. جزائر

وسجلت عملية الانتخاب في المهجر مشاركة متفاوتة بين مختلف العواصم والمدن الأوروبية والأمريكية والعربية، لكنها كانت ضعيفة جدا في المجل، حيث لم يتعد عدد المقترعين في إسبانيا ولندن وبراغ وبعض المدن الفرنسية عدد أصابع اليد، بينما اضطرت بعض القنصليات في أوروبا إلى غلق مقارها وإيقاف العملية تحت ضغط الراضين لإجراء الانتخابات المذكورة.

عجز السلطة عن تنظيم الانتخابات في منطقة القبائل سيضعف نسبة المشاركة ويضع الرئيس المقبل في أزمة شرعية

واضطرت الشرطة الفرنسية في عدة مدن كرامس ونانتير وباريس، إلى التدخل لتأمين العملة في مراكز الاقتراع، بعد وقوع مشادات بين الراضين وبين بعض المصممين على الانتخاب، لإسمايا بعد تسجيل عمليات اقتحام للمكاتب المختصة. وفي ظل غياب مؤسسات سبر الآراء، والمراكز المختصة بدراسة توجهات

صابر بليدي

الجزائر - دخلت مهلة الصمت الانتخابي بالجزائر حيز التنفيذ، الإثنين، بعد ثلاثة أسابيع من حملة دعائية قادها المرشحون للانتخابات الرئاسية في ظروف صعبة واستثنائية، وبالموازاة مع ذلك انطلقت عملية الاقتراع في المناطق النائية لفائدة فئة البدو الرحل، بعد يومين من بداية العملية في المهجر، لكن في المقابل تصاعدت وتيرة الرفض للانتخابات، ويرجح ألا تجري في بعض المدن والمحافظات.

ودخلت مديريات الحملة للمرشحين الخمسة للانتخابات الرئاسية الجزائرية المقررة يوم الخميس القادم، في وضع اللمسات الأخيرة على طواقمها البشرية من تاطير وتنظيم التصويت ومرافقة مكاتب الاقتراع، وذلك بعد ركون المتنافسين إلى مهلة الصمت الانتخابي. وتعمد المتنافسون على كرسي الرئاسة، اختتام حملاتهم الدعائية بتجمعات شعبية مركزية في العاصمة أو في أماكن القواعد الشعبية لهم، للرسمي بجميع الأوراق من أجل إقناع الناخب الجزائري بالتصويت لهم، وقبل ذلك المشاركة في الانتخابات، في ظل مؤشرات المقاطعة الكبيرة المحتملة للاستحقاق الرئاسي.